

ألفصلُ الأولُ

“ في تثبيت النظر وتهذيب الجدل ”

أقول وبالله التوفيق ومَن عندهُ العصمة والتسديد ان معرفة هذا الفصل من أعوان الأسباب على درك الحق والتمييز بينه وبين ما يضافه لاغناء بأحدٍ عن مطالعته والإشراف عليه ليعرف الصدق من نفسه ومن غيره إذ قد يعترض من الفكر والتخايل والأوهام الفاسدة والخطرات الردئة ما يلتبس معها الحق ويتغلب عندها الظن والشك وليس ما يميّز بينها ويدلّ على صحّة الصحيح وبُطلان الباطل منها إلّا النظر وبه يعترف السؤال الساقط من السؤال اللازم والجواب الجائز من الجواب العادل فلندكر الآن منه لمعاً لهم ما نحن قاصدوه يكون عُدّة للنّاظر وقوّة للنّاظر ثمّ من بعد يستقصيه ان [شاء] الّله في

كتاب انتسناه على هذا النوع وسميناه كتاب العلم والتعليم
ومن عند الله العصمة والتوفيق،، أقول أن العلم اعتقاد
الشيء على ما هو به إن كان محسوساً فبالحس وإن كان معقولاً
فبالعقل والحس والعقل أصل ما ترد إليه العلوم كلها فمأقضية
بإثباته ثبت وما قضيا بنفيه انتفى هذا إذا كانا سليمين من
الآفات برئين من العاهات وعوارض النقص غسيلين من
عشق عادة الالف والنشو [٢٥٧] لا يكاد يقع حينئذ في
محسوسه ومعقوله اختلاف إلا من مخالف أو من معاند لأتت
على ضرورة لا يعترض للحس شك في هيئة المحسوس وصورته
ولا يقدر المضطر ببدية عقله أن لا يعلم ما يعلمه ويتيقنه
ولا يصدق من يدعى خلافه ولو كان مضطر إلى دعواه كما
اضطر في حواسه لما ظهر من أحد خلاف ولا احتيج إلى كسر
قوله والكشف عن عوار كلامه ألا ترى أنه يستحيل أن
تجد الحاسة النار باردة والثلج حاراً في الظاهر كما يستحيل أن
يكون المعلوم متحركاً ويعلم ساكناً أو يكون في نفسه
أبيض ويقع العلم بأنه أسود ولو جاز هذا لبطلت العلوم
كلها رأساً وفسدت الاعتقادات فساغ لكل قائل ما أراد من

لأن العلم اذا كان ادراك الشئ على ما هو به من حدٍ وحقه
ثم لم يدرك ذاته كما هو لم يكن معلوماً وكذلك الحق إذا لم
يدرك طبعه طبع ما يقع تحته لم يكن محسوساً وهذا لا خلاف فيه
بين التمييزين العاقلين قاطبةً إلا رجلين اثنين أحدهما العامي
الذى لا نظر له لاغفاله آخذاً له استعماله ومتى لاح له
الحق اتبعه وانقطع خلافه لان قوله ذاك عن حدس وظن
وسماع وتقليد فإذا قرع سمعه ما يشهد بتصديقه قلبه مال
اليه وقبله والثاني الجاحد المعاند الذى يسميه القدماء
السوفسطائي وسنذكر فساد مذهبهم في موضعه ان شاء الله
تعالى ، وضد العلم الجهل ومعناه اعتقاد الشئ على خلاف ما هو
به وليس كل من لا يعلم جاهلاً بالاطلاق ولكن الجاهل في
الحقيقة التارك طلب حد الشئ وحقه المعتقد له على غير
ما هو به ولولا ذاك لما استحق اللائمة والمذمة على
جهله ،،

القول في كمية العلوم ومراتبها ، أقول أن اسم العلم قد يُطلق
في الجملة على الفهم والوهم والذهن والفتنة واليقين والخطرة

والمعرفة وكل ما يحصل منه ادراك شئ ظاهراً أو باطناً
ببديهة عقل أو مباشرة حاسة أو استعمال آلة كالاستدلال
والفكرة والبحث والتمييز والتأييد والاجتهاد لأن هذه الخصال
كلها آلات ادراك العلم وطرق التوصل اليه ومما يصاب من
هذه الجملة فروع بالإضافة إلى علم البدايه والحواس [أ] لا
ترى ان الإنسان العاقل المميز مضطّر الى شواهد عقله وحسّه
غير مضطّر الى استدلاله وبحسّه أو لا ترى أن لا سييل الى
البحث والاستدلال لمن عرى من عقله أو أصيب بحسّه فأول
العلم الخطرة الصادقة وهو كالبديهة مثلاً بل بقوة البديهة
وآخره اليقين وهو استقرار الحق وانتفاء الشك والشبهة عنه
وإنما اشترطنا في الخطرة الصدق لأنه قد يخطر النفس
والهوى والطبع والمادة بما لا حقيقة له فلا يجوز أن يُعدّ
من آخر العلم اليقين الذي يُحيط بالاشياء على وجهها ويدركها
بكنهها والمعرفة ادراك أينية الشئ وذاته فن قائل أنها
ضرورة وآخراتها [٢٦٨] مكتسبة والفرق بينها وبين العلم ان
العلم الإحاطة بذات الشئ عينه وحده والمعرفة ادراك ذاته.

وثنائته وإن لم يدرك حدّه وحقيقته فالعلم اعمّ وابلغ لأنّ كلّ معلوم معروف وليس كلّ معروف معلوماً ألا ترى أنّ الموحّدين يرفون ربّهم ولا يلمونه إلاّ بالاثبات لأنّ الكيفيّة والكميّة عنه منفيّتان، والوهم اعتقاد صورة شئ محسوس او مظنون وان كان منقياً وجوده في الظاهر لأنّ قوّة الوهم في انبساطها تضعف فلذلك [ترى] ما لا تراه العيون وكذلك العين اذا امتدّت قوّة بصرها وبعدت مسافة الرأى عنها رآته على خلاف ما هو به من الصغر والعظم والصورة واللون وغير ذلك من الهيآت وما خلا عن الهيآت والصفات والحدود كلّها فلا يمسّها الوهم ولا يتصور في النفس والفهم هو المعرفة وقوّة الذهن قريبة من قوّة العقل غير أنّ الذهن والفهم تطبع وانقطة قريبة المعنى من الذهن وأنما احتجنا الى هذا لأنّ كثيراً من الناس يولعون بالبحث عن هذه الأسمى ويستفرون بينها وأما الأسباب التي يتوصّل بها الى ما خفى من العلم فالفكرة وهي البحث عن علّة الشئ وحدّه الرأى والروية والاستنباط انتزاع ما في طيّ المعقول والمحسوس والاستدلال والاجتهاد وقد عدّ قوم ميل المادّة والطبع ألا ما يميلان اليه

او ينفران منه علماً فهذه جملة أصول العلم وطرقها ومحصولها
 راجع الى ثلاثة أصناف الى المعقول بديهة والمحسوس ضرورة
 لأن ما يدرك يهما يدرك بلا واسطة ومقدمات والثالث
 المستدل عليه المستنبط بالبحث والامارة فهذه يقع فيها
 الاختلاف والاضطراب لخروجه عن حيز الحاسة والبديهة
 وتفاوت قوى المستدلين والناظرين وتفاوت آرائهم وعقولهم
 وهذا يكثر حداً وفيه صُنفت الكتب ودوّنت البداوين من
 على الحكمة والملة مذ قامت الدنيا على ساقها ولا يزال
 كذلك الى انقضاء الدهور وتخرم الأيام وكثير من الناس
 أبوا أن يسموا علم البديهة والحس علماً على الحقيقة لاشتراك
 الناس كلهم فيه واستواء درجاتهم في ذلك ثم هو غير مستفاد
 ولا مكتسب بل أوجه الطبع العزيزة وقوة التمييز والخالقة ،

القول في العقل والمعقول ، أقول أن العقل قوة إلهية مميزة بين
 الحق والباطل والحسن والقبيح وأم العلوم وباعث الخطرات
 الفاضلة وقابل اليقين وقد قيل إنما سمى عقلاً لأنه عمال
 للرب عن التخطي إلى ما خطر عليه وقد أكتثرت الفلاسفة
 الاختلاف في ذكره ووصفه قال ارسطاطاليس في كتاب

البرهان أن العقل هو القوة التي بها يقدّر الإنسان على الفكرة والتمييز وبها يلتقط المقدمات من الأشياء الجزئية يؤلف منها القياسات وقال في كتاب الأخلاق أن العقل هو ما يحصل في الإنسان بطريق الاعتياد من أنواع الفضائل حتى يصير له ذلك خُلُقًا وملكة متمكنة في الناس وقال في كتاب النفس بخلاف هذا وقسمه الى ثلاثة أقسام الى العقل الهولاني والعقل الفعّال والعقل المستفاد وفسره لاسكندر^١ فقال انّ العقل الهولاني هو ما يوجد في شخص الإنسان من امكان التهيؤ لتأثير العقل الفعّال وانّ العقل المستفاد [٢٠ ٦ ٢٠] هو المصور والعقل الهولاني بمنزلة العنصر وانّ العقل الفعّال هو المخرج للعقل المستفاد على الوجوه بالفعل وزعم بعضهم أن العقل هو النفس وبعضهم يقول هو الباري جلّ جلاله مع تخليط كثير منهم في هذا الباب ومما توارثناه عن الأسلاف قولهم العقل مولود والأدب مستفاد وإتّما سمّاه بعضهم باسم أفعاله فلا يضايقه بعد ان أتى المعنى المطلوب منه ألا ترى انه يقال لكتب المتّصّنين أخبار الأوائل والأشعار أنها عقولهم والمعنى نتائج

^١ الاسكندر Ms.

عقولهم وأذهانهم وقيل ظنّ الرجل قطعة من عقله فكلّ هذا على التمثيل والاستمارة ولا يختلف قول القدماء في ان العقل الهولانيّ اصفى جوهر النفس وحسّه فوق حسّ النفس ورتبته على رتبّ الجواهر ودون رتبة البارئ جلّ جلاله وهو أقرب الأشياء منه المسلمون لا يعلمون من العقل إلّا ما هو مركّب في الإنسان خاصّة دون سائر الحيوان في العالم السفلى فأمّا ما يحكى عن غيرهم فموقوف على الجواز ما لم يرده العقل او كتاب الشريعة وقد ذهب قومٌ أن حجة الطبع فيما يوجهه ويسلبه أولى من حجة العقل وادّعوا ذلك من جهة اشتياق الى ما وافقه ويلائمه وائتباعه عمّا يعافه وينافره وإنّ الله عزّ وجلّ خلقه اذ خلقه كذلك ولا يجوز ان يخلق شيئاً عبثاً او لغير حكمة وفائدة والعقل مستحسن وهو يستحسن الشئ ثمّ يستقبّحه ويستصوبه ثمّ يستخطئه والطبع لا يستحلى مرّاً ولا يستمرّ حلوّاً ولا يمجّد الشئ عن خلاف ما هو به فأجابهم مخالفوهم أن الطباع لا تعرف إلّا ما يحسّ وتُبّاشر وقد تغيّرها العادات والعوارض عن أصل جبلتها فتميل في بعض الأوقات الى ما كانت تنفر عنه وينفر عمّا كانت تميل إليه وليس من قوّتها التمييز بين

الحسن والقبيح بالاستدلال كما في قوّة العقل وقد صحت طبائع البهائم وملت أخلاطها ثمّ لم يحسن خطابها وامتناع الطبع عن استحسان الحسن واستقباح القبيح غير محلي له من الحكمة ولا موجب العبث في خلقه كما أنّ الموات لا تحسّ بشئ من الأعراض ثمّ لم يخل من الحكمة بل دلّته وما تحويه من المتافع والمضارّ الذي خصّ به جنسه فائدته وحكمته فدلّنا ان موجب العقل هو المعول عليه في الاعتبار والاستدلال لإسقاط التكليف ووضع الامتحان على البهائم التي سلت طباعها وأخلاطها فان قيل بهم عرفت العقل قيل بنفس العقل لأنّه الأصل والبدية وأتمّ علوم الاستدلال كما عرفنا الحسّ نفس الحسّ لأنّه الطبع ولو كنّا عرفنا العقل بعقل لأفضى الأمر إلى ما لا نهاية له ولما كان العقل أصل العلوم ورأسه فان قيل فيم يفرقون بين دلالة العقل ودلالة الهوى والمادة قيل بالردّ إلى الأصل لأنّ الفرع يشاكل الأصل ولو لم يشاكره لم يكن فرعاً له ومن الدليل على وجوب حجة الطبع تعظيم الناس كلّهم العقل وتبجيلهم إياه وتفضيلهم مراتب العقلاء ورفعهم أقدارهم واستنابهم إلى

أراهم واعتمادهم على إشارتهم وتمنيهم درجاتهم والاستغناء عن
 ذلّ عقله وبدا سخفه ولم يفعلوا [٢٧٢] ذلك بمن استقامت
 طباعه وكملت أخلاطه فعلمنا انه معنى غير معنى الطبع وهو
 العقل*

القول في الحسّ والمحسوس. أقول أن الحواسّ طُرُق وآلات
 مُهيّأة لقبول التأثيرات كما وضعها الله عزّ وجلّ عليه فإذا باشرت
 الحاسة المحسوس أثرت فيه بقدر قبوله وقبلت منه بقدر تأثيره
 فبدرت به النفس وأدته الى القلب واستقرّ فيه ثم تنازعت
 أنواع العلم من الفهم والوهم والظنّ والمعرفة وبحث عنه العقل
 وميزه فما حثّقه صار يقيناً وما نفاه صار باطلاً والحواسّ الحسّ
 أولاً يوجد شيء لا يمكن وجوده بشيء من الحواسّ فيحتاج الى
 حاسة سادسة ويزعم قوم أنّها أربعم ويجعلون الذوق ضرباً من
 اللمس وبعض يقول ستّ ويعدّون فعل القلب حاسة سادسة
 وهذا سهل واسع بد أن اقرّوا بصحّة وجود فعل الحواسّ لأن
 من الناس مَنْ ينكر حقيقة فعلها تتغيّر أحوالها ويحتاج بروية من
 يرى وجهه في السيف طويلاً وقامة في الماء الذي لا يكون
 مساحة عمقه كساحة قامته منكسة ويرى الصنير كبيراً والكبير

صغيراً والواقف سائراً وهذا من رأى المعتزتين والمؤمنين إذ
لا توجد هذه التنبّرات في غير حاسة البصر وذلك للعلل العارضة
من بُعد المسافة وتكاثر الهواء فيقع النقط من جهة الكميّة
والكميّة لأن الحاسة لا تضبط الهيئة إذا بُعدت فأما الآلية
فلا يقع فيها غلط ما لم يفرط بعدها فلا تحصر شخصها الحاسة
وأما سائر الحواسّ التي فعلها بالمضامّة والمباشرة فلا يقع فيها
اختلاف ما صحت وسلمت وأهون ما يقابل به صاحب
الرأى انكار الحواسّ نفسها عروضا لانكار فعل الحواسّ وما
اعلم انا عقلاً^١ يشتغل برّد هذا الرأى وإنكاره ولظهور فساده
وفحش خطابه*

القول في درجات العلوم^٢ أقول ان الأشياء كلّها في العقول على
ثلاثة أضرب واجب وسالب وممكن فالواجب في العقل
بنفس العقل واستدلّاه كعلمنا بأن البناء يقتضى بانياً والكتابة
يقتضى كاتباً ولا بدّ لكلّ صنعة من صانع وان الواحد والواحد
اثنان وان الشيخ كان شاباً والصغير كان رضيعاً وما أشبه ذلك
والسالب المتع المستحيل في العقل بنفس العقل واستدلّاه

^١ ناعقل. Ms.

^٢ المعلومات. Ms.

وهو أن يوجد كتاب بنير كاتب وصنعة من خير مباح فإن
هذا لا يوجب العقل ولا يتصوره الوهم ولا يستقر عليه الطبع
والممكن الجائز الموهوم في العقل بنفس العقل كما حكى عن
القرون السالفة والبلدان الثائية وما يذكر أنه سيكون بعد
فإن ذلك مما يجوز في العقل أنه كذلك ويجوز أنه ليس
كذلك لأنه لا يدلّ خاطر على تحقيق شيء من ذلك إلا
ويجوز أن يدلّ خاطر على إبطاله لدخوله في حدّ الجواز
والامكان فلما تكافأت الأدلة به قصر على حدّ الوقوف
فلا شيء إلا وهو معقول معلوم أو معروف أو موهوم أو

محسوس*

في الحدّ والدليل [٧٦٩] والمعارضة والقياس والاجتهاد والنظر
وغير ذلك، أقول إن الحدّ ما دلّ على عين الشيء وغرضه
باحاطة وإيجاز كحدود الدار والأرضين التي تميز حصة كل
مالك من حصة صاحبه فيعرف به داره فأرضه والزيادة في
الحدّ نقصان والنقصان منه زيادة يبطل الحدّ المطلوب كقولك
الإنسان حي ميت ناطق هذا حدّه فإن زيد فيه شيء أو نقص
انتقض لأن الاعتبار صحة الحدود في الأطراد بالعكس

والقلب فتى لم ينعكس لم يستقيم هذا الذى اختاره فى الحدود وإن كان للناس فيه أقوال ومذاهب لأن من رأى بعضهم أن حدّ الشئ وضعه له فى ذاته كالملة وعند بعضهم حدّ الشئ من ذاته واسمه واعتبر بعضهم طرده من جانبين كما قلنا وبعضهم اقتصر فى جانب واحد اذا [صح] الطرد وهذا لا يستقيم إلا فى باب الشرع والالزام التى حجب عن الناس عليها الموجبة كقول من زعم مثلاً أن حدّ الصلاة أنّها طاعة ثم يقول وليس كلّ طاعة صلاة فالأولى فى هذا أن نسميه صفة لا حدّاً لأنّه لو كان حدّاً لبسّم فى الطرفين كما قال أن حدّ الإنسان أن يكون حياً ميتاً ناطقاً فكلّ حى ميت ناطق إنسان وكلّ إنسان حى ميت ناطق وقد قيل الحدّ جامع لما يفرقه التفصيل وأقول أن الدليل ما دلّ على المطلوب ونبه على المقصود كأننا ما كان من جميع المعانى التى تتوصل بها الى المدلول عليه وقد يدلّ الدليل على فساد الشئ كما يدلّ على صحته فإذا دلّ على صحة شئ فهو دليل على فساد شئ والدليل على فساد الشئ فهو دليل على صحة ضده ويدلّ الدلائل الكثيرة المختلفة على العين الواحدة كالتطرق المؤدية الى مكان

واحد وكل ما هدى الى شئ فهو دليل عليه فالبارئ سبحانه
وتعالى دليل خلقه والرسول عليه السلم دليل أمته والكتاب
دليل والخبر دليل والاثار دليل والحركة والصواب دليل وما
أشبه ذلك هذا الذى اختاره فى الدليل الذى يستدل أهل
النظر به وقد زعم بعض الناس ان الدليل هو المستدل نفسه
فناقضه مخالفه بأنه لو كان كذلك لجاز للمدعى إذا طُوب
بالدليل أن يقول أنا الدليل وهذا سهل قريب التفاوت لمن
تأمل أن اللغة لا تمنع ان يكون الدليل فاعل الدلالة
كالشرب والسير وان يكون غين الدلالة والمدلول عليه
كالصريع والقتيل يقول المدعى أنا الدليل إذا أراد فاعل
الدلالة غير خطأ وانما يستحيل إذا أراد به عين الدلالة
على ما يطالب به وقد يكون عينه دليلاً على الصانع إذا سُئِلَ
لأنه ما من مدلول عليه إلا وهو دليل على شئ آخر وإن لم
يكن دليلاً على نفسه وأقول ان العلة السبب الموجب وهى
ضربان عقلية وشرعية فالعقلية الموجبة بذاتها غير سابقة
لمولاتها كحركة المتحرك وسكون الساكن فالشرعية التى
تطرى على الشئ فتغير حكمه ويكون مقدماً لها معلولاً بعلة قبلها

وشرط صحة العلة جريانها في معلولها فتى منا تقاعست عن
الاطّراد تهافت ذلك كوجود عين او حكم لعلّة من اللل ثم
وجود تلك العين والحكم مع زوال تلك العلة او زوال
العين [٢٨٨] والحكم مع بقاء العلة وصحة العلة كصحة
الحدّ سواء مع أنّ كثيراً من الناس يسمّون العلة الحدّ
وليس ببعيد لاتفاق المعنى وقيل ان العلة ذات وصف
واحد وذات وصفين وذات أوصاف كثيرة ولا يصحّ الحكم
بها إلا باجتماع أوصافها كقولنا في الإنسان أنّه حيّ ميت
ناطق لو اخترت صفة من هذه الصفات لبطلت ان تكون
حدّاً للإنسان وعلة له وأقول ان المعارضة تصحيح ما رام
خصمك افساده من مذهبك بمثل مذهبه ومعنى المعارضة
والمقابلة على السواء والمائلة فإذا وقعت على خلاف ما
يذهب الخصم اليه فهي ساقطة فاسدة وقد أنكر قوم هذا
الباب وابطلوه وزعموا انه خارج عن حدّ الجواب والسؤال
فأجابهم مخالفوهم بأنّه ضربٌ من السؤال او زيادة فيه
واستدلّوا بأنّ المعارض محجّب او مرثى مناقضه ولوجاز ان
تمسك المعارض له عن جواب ما عورض فيه لجاز ان تمسك

السؤال عن جواب^١ ما سُئل إذا السائل مستجير والمعارض مجير
ثم نزل المعارضة من صحتها أربع منازل يصح منها ثلاث^٢ ويبطل
واحدة وهي معارضة السؤال بالسؤال كسائل رجلاً ما قولك
في كذا فيَكُرُّ عليه وما قولك انت في كذا فهذا لأنه
ليس فيه شيء من جواب ما سُئل والثانية معارضة الدعوى
بالدعوى كقائل ان العالم قديم فيقول له الخصم ما الفرق
بينك وبين من يدعى انه مُحدث فيلزم مدعى القدم اقامة
البرهان والتفريق بين المدعين ومتى بطل قول من ادعى
انه مُحدث صحّت له دعواه في القدم لأنّ في صحّة الشيء
فساد غيره والثالثة معارضة العلة بالعلة كقول الموحّد
للمجسم إذا قلت أنّ الباري جسم لانك لا تعقل فاعلاً إلا
جسمًا فلم لم تقل مركّب مؤلف لانك لم ترَ إلا جسمًا
مركّبًا مؤلفًا والرابعة معارضة الدليل بالدليل فهو أن يقال
إذا كان دليلك كيت وكيت فما الفرق بينك وبين من يزعم
ان الدليل شيء آخر غير ذلك فالجواب أنّك لا تقابل علة
بعلة ومطالبتك بالفرق مطالبة بتصحيح الدليل واقول ان

^١ Ms. répété deux fois.

^٢ Ms. répété deux fois.

القياس ردّ الشئ الى نظيره بالعلّة المشاركة ويقال القياس معرفة المجهول بالمعروف وقيل كلّ ما عُلم بالاستدلال من غير بديهية ولا حاسّة فهو قياس وقيل القياس التقدير واحتجّ قائلوه بقول الفرزدق

[وافر]

ونحن الى زفوف مغوراتٍ نقيس على الحصا نطقاً يئينا

وهذه الأقوال قريبة المعاني كأنّها في مشكاة واحدة وقد أجاز بعض القائمين القياس على الإسم كما أجازوه على المعنى والقياس الصحيح الذي يوافق المقيس عليه من جميع معانيه أو أكثرها وتسمّى القياس البرهاني لدخوله في حيز علوم الإمكان وقد انكر بعض الناس القياس فلزمه ان ينكر ما فات حواسّه وبدانّه ويُقرّ بصحّة كلّ ما جاء من حقّ وباطل وقضيّة العقول توجب ان تكون كلّ مشبهتين واحداً من حيث اشتبهتا وإلا فلا معنى للاشتباه ألا ترى أنّه مستحيل أن توجد نار حارة ونار باردة لاشتراك النيران في طبع الحرارة وهو المعنى الموجب لهما في القضية وأقول ان الاجتهاد هو ايمان الفكرة والاستقصاء [F^o 8 ٧٥] في البحث عن وجه الحق

الذى لا يصاب بالبديهة ولا بالحس لآكن بالطلب والاستدلال وهو مقدمة القياس وكان القياس القضاء بالشئ على التمثيل والاجتهاد طلب وجه ذلك القضاء من اصح وجوهه والتحرز من وقوع الغلط فيه لأن القياس من غير اجتهاد كالقول بالنظر من غير استدلال وأقول ان النظر فعل الناظر بقلبه ليرى ما خفى عليه فكما أن العين قد تقع على الشئ ولا يتبينه إلا بعد النظر والتفكر فكذلك القلب قد تعرض له الخطرة فلا يشبها إلا بعد النظر والتفكر والمناظرة المفاعلة منه وقد تكون من تشبيه النظر بالنظر فيكون معناه القياس المحض ،

القول في الفرق بين الدليل والعلّة ، أقول ان الدليل ما هدى الى الشئ وأشار إليه والعلّة ما اوجبه واوجده ويوصل إلى الشئ بدليله لا بعلته لأن علته ايضاً مما يوصل إليها وتعلم بدليل لأن الذى يدل على العالم وقد يزول الدليل ولا يزول عنه ومتى زالت العلّة زالت العين وتختلف الأدلة على العين الواحدة ولا تختلف العلّة ومحال وجود ما هيوت الحواس والبداهة بغير دليل وغير محال وجود ما لا علّة له .

القول في الدليل ، أقول انّ من الدليل ما يوافق المدلول عليه بوجه أو وجوه كثيرة كرويتنا بعض الجسم والبعض يدلّ على الكلّ متصلاً كان او منفصلاً ومنها ما لا يوافق المدلول عليه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب كالصوت يدلّ على المصوت ولا يشبهه والفعل يدلّ على الفاعل ولا يشبهه والدخان يدلّ على النار ولا يشبهها ويلزم من يزعم أنّ الدليل لا بُدّ أن يوافق المدلول عليه بمجهة من جهاته وإن خالفه في أكثرها فأمّا إذا لم يكن بينهما مناسبة وارتفع الاشتباه ارتفع التعلّق وإذا سقط تعلّق الدليل بالمدلول عليه بطل ان يكون دليلاً إلا ان لا شئ في الغائب إلا جسم أو عرض لأنّه لا يرى في الشاهد غير حدث وإن يُنكر ما في العالم الأعلى لأنّ ما في العالم الأسفل مخالف له فلا يكون دليلاً عليه فإن زعم زاعم أنّه كذلك لا شئ في جسم أو عرض او حدث غير أنّه مخالف لما في الشاهد طوب بالفرق لأنّ المخالفة تقطع التعلّق والاشتباه والزم معارضه من عارضه بأن لا شئ في الغائب إلا وهو حادث ولا في الشاهد إلا غير حادث *

القول في الحدود، اقول ان الشئ اسمٌ عامٌ يُطلق على الجوهر
والعرض وما يدرك بالبدية والحاسة والاستدلال من جميع
ما مضى وانقضى وما هو ثابت في الحال وما سيكون فيما
بعد وحدّ الشئ ما يصحّ أن يُعلم أو يُذكر أو يوجد أو
يُخبر عنه فاذا كان هذا حدّ الشئ فقد ثبت أن المعدوم شئ
لأنه يصحّ الخبر عنه وأنكر قومٌ أن يكون المعدوم شيئاً
وجعلوا حدّ الشئ أن يكون مثبتاً موجوداً لأنّ الموجود والمثبت
يُعمّان الأشياء كما يعمّ الشئ ولا نقيض لهما قالوا فلو كان
حدّ الشئ المعلوم لوجد له [٢٩ ٩] نقيض وهو المجهول وزعم
بعضهم أن حدّ الشئ المُثبت لا غير ولا شئ منفى والمعدوم
غير مُثبت واحتجّ بعضهم بكتاب الله عزّ وجلّ أَوَلَا يَذْكُرُ
الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً فنفى ان
يكون الانسان قبل ان يخلق شيئاً وبقوله تعالى هَلْ أَتَى
عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً^١
والشئ يذكر قبل الوجود ولو لم يكن شيئاً غير المُثبت الموجود

^١ Qor., s. XIX, v. 68. Ms. *اولم ي* (sic).

^٢ Qor., ch. LXXVI, v. 1.

أوجب أن يكون ما يخبر عنه من اخبار العالم والقرون مَذَّ قامت
الدنيا باطلاً هذراً فإن قيل أن ذلك قد خرج مرة الى الوجود
قيل وما يدريك ان ما هو كائن بعد غير خارج الى الوجود
وقيل اذا خرج الى الوجود فهو شئ قيل فما خرج عن الوجود
فلا شئ فإن قيل محال تقدم الاسم على المسمى قيل ذلك
في الخواص فاما العام فغير ممتنع لأننا نقول سيكون في
الدنيا أمور واسباب وحيوان فتقدم اسماءها قبل وجود شخصها
وقد كان ابو الهذيل يغايظهم بقوله في المعلوم انه جسم
خيَّاطٍ على رأسه قلنسوة يزقص ونقيض الموجود المعلوم
ونقيض المثبت المنفى وليس نقيض الشئ لا شئ لأن
المنفى والمعلوم شيان قد نفى وعدم ولا شئ لا يوصف
بالعدم والنفي فإن قيل فحسم هو أم عرض أم حركة أم
سكون قيل هو شئ معلوم مقدور عليه لا غير وحد الجسم أن
يكون طويلاً عريضاً عميقاً مؤلفاً مركباً من اجزاء واباض شاغلاً
للمكان حاملاً للاعراض ولا يوجد بته خالياً منها او من
بعضها فإن انكر منكر أن يكون الموصوف بهذه الصفات
جسماً سلَّم له وسُوهل في التسمية بما شاء وطُوب بالفرق

بينه وبين ما لا يوجد بهذه الصفات وكان هشام بن الحكم
 يزعم في حدّ الجسم انه ما قام بنفسه لانه كان يقول
 البارئ جلّ وعزّ عن قوله جسم فالجسم في اللغة ما غلظ
 وكشف وكذلك يقولون للجنة العظيمة جسيمة وإنّا أطلق
 هذا الإسم على ما الموصوف به معناه فان غيّر اسمه لم
 يتغيّر معناه وإنما يتبيّن الفرق عند تفصيل الأسماء.
 والأشخاص وحدّ العرض أن لا يقوم بنفسه ولا يوجد إلّا
 في جسم فإن أنكره منكرٌ قوبل بما يقابل به منكر
 الجسم وطول بالفرق بينه وبين غيره ثم كَلّم على ما أشار
 اليه من المعنى وقد زعم قوم أن لا عرض في العالم وأن
 الأشياء كلها أعراض مجتمعة متفرقة وحدّ الجوهر حدّ بعينه
 لانه جسم ولأنّ ما خلا عن حدود الجنس والعرض والجزء
 لم يضبطه الوهم ولا يتصور في الظنّ الذي هو أضعف أجزاء
 العلوم ودخل في خبر الامتناع وقد يسمّى الجوهر الطينة
 والمادّة والهيولى والجزء والعنصر والاسطقس واختلف الناس
 في الجزء الذي لا يتجزأ من الأجسام فقال كثيرٌ من
 الناس انه لا يزال مجزأ حتّى يصير في الصغر الى حيث

لا يجوز ان يتجزأ ولا يكون له ثلث ولا رُبع ولا نصف
قالوا ولولا ذلك لما كان للأجسام تناءٍ ولما كان شيء
أكبر من شيء ولا أصغر منه ولما جاز لقائل أن يقول أن
الله قادر على أن يرفع من الجسم كل اجتماع خلقه فيه
فأقل الاجتماع بين جزئين قال ابن بشار النظام وهشام بن
الحكم انه يتجزأ تجزأ بلا نهاية ولم يتهياً بالفعل
فأنه موهوم واحتجوا بأنه كما لا يجوز أن يخلق الله
شيئاً لا شيء أكبر منه فكذلك لا يجوز [٩٧^٢] ان
يخلق شيئاً لا شيء أصغر منه وقالوا لو كان قول من قال
أن الجزء لا يتجزأ صحيحاً كان في نفسه لا طول له ولا
عرض فإذا حدث له ثابٍ حدث لهما طول فلن يمدوا
الطول ان يكون لأحدهما دون الآخر أو لهما معاً فلما ثبت أنه
لهما علم أنه يتجزأ وقال الحسين التجار الجزء يتجزأ حتى يعود
إلى جزء لا يقبله الوهم فيبطل حينئذٍ وقال قوم لا ندرى
كيف القول فيه واختلفوا في جواز الرؤية عليه وحلول
الأعراض فيه من اللون والحركة والسكون وغير ذلك فأجازه

قوم ونفاه آخرون والقدماء مختلفون في هذا الفصل على خلاف قول أهل الاسلام فيزعم بعضهم أنه يرى قبل الاسطقسات الاربعة اسطقسات آخر صاغر الأجزاء غير متجزئة في غاية الصغر منها تركيب الاسطقسات التي منها تركيب العالم وأما ارسطاطاليس يقول أما التجزئة بالقوة فإنها^١ بلا نهاية وأما بالفعل فلها نهاية وقال بعضهم لا يتجزأ لا يقبل الانفعال مع اختلاف كثير بينهم ، وحد الزمان حركة الفلك ومدى ما بين الأفعال هذا قول المسلمين وحكى عن افلاطن أنه يرى الزمان كوناً في الوهم وحكى ارسطاطاليس في كتاب الساع الطبيعي أن جميع القدماء كانوا يقولون بسرمدية الزمان ألا رجلاً واحداً يعني افلاطن وروى عنه افلوطرخس^٢ أنه قال جوهر الزمان هو حركة السماء هذا وفاق قول المسلمين وبعضهم يقول أن الزمان ليس بشئ مع اختلاف كثير بينهم وإثنا ذكر ما ذكر من مذاهبهم لتطمئن نفس الناظر الى خلاف القائلين بالعقل والتمييز وليستفيد يقيناً بما

^١ Ms. فانه.

^٢ Ms. افلوطرخس.

بعضه من وفاق قولهم لأن في الإجماع قوة وهو من أوكد أسباب الاستظهار^١ عليهم، وحدّ المكان ما اعتمد عليه الجسم أو أحاط به أو حلّه العرض وهذا أرادّه ارسطاطاليس حيث قال المكان نهاية المحتوى الذى يماس ما يحتوى عليه واختلفوا في الخلاء، والفضاء فقال قوم العالم لا خلا، فيه وإنّ الهواء جسم منتشر بسيط ويمتحن بالآلة التى هى على هيئة^٢ الرطل في أسفلها ثقب فاذا شدّ أعلاها لم يخرج الماء من أسفلها واذا فتح سأل فقل أن الماء دفعه دافع وهو الهواء الداخل في الكوز وقال آخرون لا يخلو الأجسام من خلا، وهو الفرج بين الأجزاء، واستدلوا بالماء الذى يُصبّ على الأرض فيغوص فيها وفرق قوم بين الفضاء والخلاء فقالوا الخلاء هو الفراغ من الجسم والفضاء هو المحتوى على الخلاء بلا نهاية ويزعم قوم أن الخلاء والفضاء شئ واحد ويقول آخرون انه ليس بشئ وحدّ المتغايرين ما جاز وجود أحدهما مع عدم الآخر وقال بعضهم حدّهما ما اختلف أوصافهما وحدّ

^١ الاستظهار Ms.

^٢ هيئة Ms.

الضدين ما لا يجوز وجود أحدهما إلا مع عدم الآخر وحدة الوجود
ما ثبت علماً أو حساً أو وهماً وهو معنى الشئ وحدة الاسم ما
دل على المسمى بالتمييز من جنسه والصفة كالاسم في بعض
الأحوال إلا أن خاصية حدّها الاخبار عما في الشئ كالعلم
في العالم وقد يفرق قوم بين الوصف والصفة فيجملون الصفة ما
هو ملازم للموصوف والوصف قول الواصف ذلك وحدة الإرادة
ما يضطره الإنسان [١٠ ٣] في قلبه من فعل أو قول أو حركة
وحدة القول ما يُبديه القائل بلسانه وقد يقال للإشارة
قول على المجاز وحدة المعنى عقد القلب على ما أبدى بلفظه
فزع ابن كلاب أن معنى القول نفس القول ولو كان كذلك
ما سأل السامع القائل ما معنى قولك وحدة الحركة زوال
وانتقال وهي على ضروب فمنها الحركة الذاتية والمكانية
وقد قيل الحركة اختلاف وتغيير وحدة السكون لبث
واستقرار وزعم بعضهم أن السكون ليس بشئ وحدة الجنس
ما يجمع أشياء مختلفة الصور كالحيوان والنبات وقد قيل
الجنس ما استوعب الأنواع وحدة النوع تخصيص النظائر من
الجنس والشخص تمييز الذات من النوع والشخص تحت النوع

والنوع تحت الجنس. وهذا المقدار من هذا الباب لإغناء
بأحدٍ عن مطالعته فإنه كالمادة للنظر والآلة للجدل ،

القول في الأضداد ، أقول ان قول من يزعم ان الشئ
لا يُعرف إلا بضده محالٌ لأن معرفة الشئ بمحدوده ودلائله
بل شكله ونظيره أسكن^١ من معرفته بضده ونديده لأن
الشئ يدل على جنسه ونوعه ما لا يدل على ضده ولكن
الضدين لا يجتمعان وعند صحة الشئ فساد ضده ولا يقع
التضاد إلا بين الموجودات فبطل قول القائل أن ضد الجسم
لا جسم وضد العرض لا عرض وضد الزمان لا زمان وضد
المكان لا مكان وضد الشئ لا شئ لأن الأضداد أشياء متنافية
وقول القائل لا جسم ولا عرض لا شئ في الحقيقة فكيف
يُضاد الشئ بلا شئ ولكن الأجسام والأعراض أشياء مضافة
كالأسود ضد الأبيض والقديم ضد المحدث لأن القديم الموجود
لا إلى أول والحادث ما يوجد بعد ان لم يكن^٢ ،

القول في حدث الأعراض ، أقول أن معرفة حدث الأعراض

^١ Ms. أسكن .

^٢ Ms. لم يكن .

من أوائل العلوم القائمة في النفس البديهة وما المنكر لها إلا بمنزلة المنكر للظاهر المحسوس لمعاينتنا تعاقب الألوان المتضادة على الأجسام كالسواد بعد البياض والبياض بعد السواد وكذلك الروائح المتضادة^١ كالكرهية والطيبة وسائر الحالات التي لا يخلو الجواهر منها كالحر والبرد والرطوبة واليبوسة واللين والحشونة والحركة والسكون والاجتماع والافتراق والافتراق والطعوم الملاذ والمكاهره وما نجد من أنفسنا من الحب والبغض والإرادة والكراهية والشوق والملامة والجبن والشجاعة والقوة والضعف والشبهة والمشيبة والنوم واليقظة والجوع والشبع وما نراه من حال القيام والقعود والقرب والبعد والحياة والموت والفرح والحزن والرضا والغضب وسائر العوارض التي تطرأ على الأجسام وبعد أن لم يكن وتزول^٢ بعد أن كانت وهذا باب يستكمل جميع أوصاف العالم وما فيه لو تكلفه متكلف لأنه الدليل على الحدث والكون وقيل الشئ يدل على كثيره فإن زعم زاعم أن هذه الأعراض

^١ Ms. المتضاده.

^٢ Ms. نزول.

أجسام طولٍ بالفصل بين الحامل والمحمول ولا بُدَّ من التفصيل بينهما ثم من الدليل على أن العرض غير الجسم جواز الاختلاف عليه وعين الجسم باقية كالْبُسْرَة الخضراء مثلاً تراها تصفر [٣٠ ١٠ ٢] فتبطل خضرتها ثم تحمر بعد صُفرتها وعينها قائمة وكالراضى يفضب فيختلف حاله وعينه لا تختلف والشاب يشيب والحى يموت فلما لم يحز ان يقال لمن قد شاب أنه ليس بذاك الشاب ولن مات انه ليس بذاك الحى مع ورود حال وارتفاع حال أخرى عقل أن العرض ليس بجسم ولا بض الجسم لأنه لو كان كذلك لتغير الجسم كما تغير الأعراض الحادثة فإذا ثبت أن الأعراض غير الأجسام وجب إن نظر أحادثة هي أم قديمة فلما رأيناها كائنة بعد أن لم تكن وزائلة بعد أن كانت دلنا ذلك على حدوثها وكونها كوجودنا الجواهر متفرقة بعد أن كانت مجتمعة ومجتمعة بعد أن كانت متفرقة ولن يخلو أن [تكون] مجتمعة بأنفسها أو باجتماع فيها فإن كانت مجتمعة بأنفسها لم يَجْز وجودها متفرقة ما دامت انفسها قائمة فعلما أنها مجتمعة باجتماع ثم نظرنا أذلك الاجتماع جوهر او عرض فدلنا أنه لو كان

جوهرًا لكان مجتمعًا باجتماع آخر ثم كذلك الى ما لا نهاية فلما
 بطل ما قلنا علمنا أنه مجتمع باجتماع هو عرض لا جوهر وكذلك
 القول في الحركة والسكون فإن قيل أن الاعراض كانت
 كامنة في الجسم ثم ظهرت بعد ظهورها حادث أم غير حادث
 مع استحالة أن يكون الاجتماع والافتراق والحركة والسكون
 كامنة في الجسم فيكون الجسم في حال واحدة ووقت واحد
 ساكنًا متحركًا ومجتمعًا متفرقًا فإن التجأوا الى مذهب
 من يقول بالهوى وأنه كان جوهرًا قديمًا لم يزل خاليًا من
 الأعراض ثم حدث فيه الأعراض فحدث فيه هذا العالم بما فيه
 قيل لا يخلو حدوث الأعراض فيه من أن يكون كانت كامنة
 فظهرت او كانت في جوهر آخر فانتقلت او لم تكن بنة
 فأحدثت فلما استحال كون الأعراض في الجوهر البدي
 يزعمونه خاليًا من الأعراض ان يكون مثل أجسام العالم أو
 دونها أو أعظم منها او يكون جزءًا لا يتجزأ أو كيف ما كان
 فإن الصغر والكبر والمثل اعراض لم ينفك منها ولم ينفك من
 الحوادث فحادث، واعلم أن أحكام هذا الفصل من الفرض
 الواجب والحق اللازم وخاصة معرفة حدث الأعراض وان

الجوهر لا ينفك منها لأنّها الدليل الظاهر على الحدث والحادث
والاختراع ونسأل الله التوفيق والتسديد وأن يمصننا برحمته
ويزيدنا بصيرةً في طاعته،

القول على أهل العنود ومُبطلِي النظر، أقول أنّ طائفةً من
الجاحدين سَمّاهم السوفسطائيّة معنى هذه اللفظة عندهم
الموهون المخرقون وقد سَمّاهم ارسطاطاليس الملحدون
أبطالوا العلوم كلّها رأساً وزعموا أنّ لا حقيقة لشيء من العلوم
والمعلومات فأنكروا موجود الحواسِّ ومَقول البدائه
ومستنبطات الاستدلال وزعموا أنّ الأشياء على الخيلولة
والحسبان وكما يراه النائم في المنام وقد أعرض كثير من
الناس عن مناظرتهم وعَيّت على من اشتغل بالردّ عليهم لأنّ
ما أنكروه ضرورة المشاعر والبدائه التي يستغنى فيها عن
الدليل لأنّها أصل العلوم ومتى ذهب ذاهبٌ يدلّ على صحّته
فقد أوجب الدليل لما لا يحتاج فيه حتّى يقوده ذلك الى
ما لا نهاية له وناقضهم من ناقضهم مرئى^١ العامّة فساد
مذهبهم فقال الحسن اوجدكم [f° 11 r°] ما تدعون أم النظر

^١ Sic, ms.

قادمكم الى ما تزعمون فان ادعوا الحس كذبهم العيان وإن
 ادعوا النظر قالوا لعلكم غالطون في نظر عقولكم ولعلّ نظر
 مخالفكم يدلّ على خلاف نظركم فان سلّموا الأمر لزمهم أن
 لا يناظروا مخالفًا ولا يخطّوا مُخطئًا ولا يحمّدوا مُحسنًا ولا
 يذمّوا مُسيئًا وهذا خلف من القول ووهن في الرأى وإن
 ادعوا ترجيح نظرهم فقد اثبتوا النظر ونقضوا الأصل الذى
 بنوا عليه مذهبهم وقد احتبس هذا الرأى صنفان من هذه
 الأئمة مقلّد مبطل النظر ومدعى أن لا دليل على النافى
 فلزمهما من ذلك ما لزم أصحاب العنود وقيل لهم أبنيظير
 وحجّة أفستم نظر العقول ومُحجّجها أم بغير حجّة فإن قالوا
 بنظر فكيف يبطلون النظر وهم يثبتونه وإن زعموا بغير نظر
 فالسؤال والجواب من النظر ولا يلقي به من ليس من اهل
 النظر وكلّ كلام من غير نظر فمحجود أو عنود أو سهو أو غلط
 أو عتّب وبمثله يقابل الزاعم أن لا دليل على النافى ثمّ
 نفيت الدليل مع أنّك مع نفيك ما نفيت أحد المدعين اذ انت
 لو عارضك خصمك بمثل قولك وابطل دعواك ثمّ إذا طالّبته
 بتصحيح مذهبه أحال على مذهبك فهل غير اثبات الدعويين

أو اسقاطهما ولنظار أهل الإسلام وفقهائهم حجاج كثيرة في هذا الباب وليس هذا من غرض هذا الكتاب ومما يستدل به على وجوب النظر أنه لما لم تكن الأشياء كلها موجودة حقاً ولا كلها باطلة حقاً ولكن حقاً وباطلاً ثم وجد الاختلاف فيها شائعاً على النظر إتما من عالم مُعاندٍ أو جاهلٍ عاجزٍ ولم يكن الأخذ به على اختلافه وجب عليه بالنظر الذي يميز بين الحق والباطل وأيضاً لما لم تكن الأشياء كلها ظاهرة لأنها لو ظهرت لما جهل شيءٌ ولا كانت خفية لأنها لو خفيت كلها لما علم شيءٌ وكان منها ظاهرٌ جليٌّ وباطنٌ خفيٌّ وجب طلب علم ما خفي منها ولا يوجد ذلك إلا بالنظر،

القول في مراتب النظر وحدوده، أقول أن العلماء الذين وطأوا للنظر سبيل النظر ومهدوا لهم سبيل الجدل أضربوا في ذلك حدً من تعداه أو قصر دونه تبين تنكبه^١ وتعسفه وخلل مذهبه وفساد بينته فجعلوا السؤال أربعة أقسام لا يقع فيها صدق ولا كذب لأنها استخبار عن مائة^٢ المذهب

^١ بتن تنكبه. Ms.

^٢ مائة. Ms.

أولاً ثم عن الدليل ثم عن العلة ثم عن تصحيح العلة وذلك نهاية فصول النظر واستقرار صحة الدعوى وفسادها وقابلوا أقسام السؤال بمددها من الجواب وكلها أخبار تحتل الصدق والكذب لأن الصدق الإخبار عن الشيء بما فيه والكذب الإخبار عنه بما ليس فيه والسؤال ليس بإخبار فيحتمل الصدق والكذب وإنما يوجب السؤال أحد الشيئين إما الجهل به وإما امتحان المسؤول عنه والجواب يوجب القبول والتسليم والرد والإنكار بمعارضة أو مطالبة بالدليل والدليل يوجب العلة والعلة تحقق الجواب إذا طردت صحت وحيثما انتهى الخصم وسأم انتهى الكلام،

[٢١١ ٧°] القول في علامات الانقطاع، أقول المناقضة والانتقال والعجز عن بلوغ الغاية وجحد الضرورة ودفع المشاهدة والاستعانة بالغير والسكوت للعجز كلها من دلائل الانقطاع وكل سائل مخير في سؤاله متفقاً كان [أو] متغنياً أحق في سؤاله أو أحال وليست كذلك حال المجيب بل عليه القصد للحق وتعريف السائل وجه سؤال من إصابة وإحالة ولا عليه أن يجيبه عن مسألة هي فرع

لمسئلة يخالفه فيها حتى يقرره بإيجابها وتأخذ ميثاقه
على القول بها لأن الخلاف إذا كان واقعاً في الأصل لم يطرد
القياس في الفرع وذلك في التمثيل كسائل عن الرسالة
منكر للتوحيد وإنما تصح النبوة بصحة التوحيد لأنه الموجب
لها وكل سؤال يرجع الى السائل بثل ما يريد أن يلزمه المسؤل
فغير لازم لأن المعارضة فيه قائمة فطلب الدليل على الدليل
والعلة على العلة إلى ما لا نهاية له فاسد لأن محصول
الظواهر المحسوس ومحصول البواطن المقول وما لا نهاية له
غير موجود ولا معلوم ولا موهوم وقد يستحسن لابن الهذيل
قوله إن صحة الصحيح وانتقاض المنقوض في جميع ما
اختلف فيه المختلفون يعلم في ثلثه أوجه أحدهما إجراء^١
العلة في المعلول والثاني نقض العلة بالتفسير والثالث
جدد الاضطرار فاما ترك إجراء^١ العلة في المعلول فكقول
الرجل فرسى هذا جواد فيقال ولم قلت ذلك قال لأنني
أجريت كذا فرسخاً فيقال له أكل فرس جرى في اليوم
كذا فرسخاً فهو جواد فإن قال نعم أجرى علقته وان

^١ إجراء. Ms. les deux fois.

قال لا فقد نقضها وهو يحتاج الى علة أخرى وأما نقض
الجملة بالتفسير فكقول القائل إذا اشتدَّ حرَّ الصيفِ
اشتدَّ^١ برد الشتاء التي تليها وإذا اشتدَّ برد الشتاء اشتدَّ حرَّ
الصيفِ التي تليها ثم يقول وقد يشتدَّ حرَّ الصيف ولا
يشتدَّ برد الشتاء الذي يليه فيكون قد نقض بهذا التفسير
الجملة التي تقدّمت لأنها لو صحّت لم يشتدَّ حرَّ الصيف إلا
بإشتداد برد الشتاء أبداً وأما جحد الاضطراب ففي البداهة
والحواس وذلك كسؤالنا الدهرية عن شيخ رأيناه على كرسي
في هيئته وخضابه أيزعمون أنه لم يزل هكذا قاعداً
في مكانه بمحاله التي هو عليها من الكسوة والخضاب
فان قالوا نعم جحدوا الاضطراب بشهادة العقول بابطالهم،
واعلم أنّ السكوت بعد استقرار الحقّ أبلغ من الكلام في
الذبّ عنه وزيادة البيان هُجينة وربّما أورثت فرصة لأنّ
الإفراط نقص وعلم بفتح^٢ الحجة ودحوصها^٣ أبلغ من افصاحك

١. واشتد Ms.

٢. فليج Ms.

٣. ودحوصها Ms.

بها لأنّ الشاهد شاهد القلب لا شاهد اللسان وليس كلّ
من لزمه قول مناظره أو عجز عن جوابه في الوقت وجب عليه
المصير الى مذهب خصمه ولكن بعد التبين والتثبت
واستبراء الحال والرجوع إلى الأصول الموطودة والأعلام المنصوبة
فإذا انكشف الغطاء عن وجهه وصرّح المحض عن زبده
وأومض الحقّ سيره فلا يسع حينئذٍ غير الاقرار والانقياد له
وليس من الحقّ تكليف الحضم إظهار ما هو خفيّ في نفسه
لأنّه غير ممكن كما يمكنه اخفاء ما هو ظاهر في نفسه ولأنّ
ذلك [١٢ ١٢] إزالة الشئ عن وجهه فهذه مقدمات
قدّمتها نظرًا للنّاظر في كتابنا ونصحًا لمن احتاط لدينه
وتحرّز من تمويه المحدثين وتلبيس المخترقين وخطرات المجانّ
ووساوس الخلفاء الذين أفسد الفراغ فكرهم وأخذت الكفاية
قرائحهم وحلّت عن الدقائق عقولهم وعاشت بصنوف الشهوات
نفوسهم وملكهم الهزل وركبهم الجبل واسترقّهم الباطل
وهجرتهم الفكر وعميت عليهم مواقع النظر فاحتالوا في
إسقاط التكليف عنهم ليمرحوا في ميادين الشهوات وليركبوا
ما يهوّونه من اللذات بانكار علوم الأصول من البديهة

والحواس واللّه المستعان وهو خير معين، وبعد فإن لأهل
الإسلام أصولاً من الكتاب والسنة والاجماع والقياس
عليها ما يقوم لهم الحجة بها بينهم ويقنعون بشهادتها ودلائلها
وكذلك أهل كلّ ملة ودين وكتاب غير أن ذلك
لتصحيح فروع دينهم وشرائع ملتهم فلذلك أضربنا عن
ذكره صفحاً*